



شركة المنار للتمويل والإجارة ش.م.ك. (مقفلة)
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقب الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

شركة المنار للتمويل والإجارة ش.م.ك. (مقفلة)
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقب الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

صفحة	فهرس
2-1	تقرير مراقب الحسابات المستقل
3	بيان المركز المالي المجمع في 31 ديسمبر 2015
4	بيان الدخل الشامل المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015
5	بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015
6	بيان التدفقات النقدية المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015
23-7	إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

شركة المنار للتمويل والإجارة ش.م.ك. (مقفلة) دولة الكويت

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين

تقرير عن البيانات المالية المجمعة

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة المرفقة لشركة المنار للتمويل والإجارة ش.م.ك. (مقفلة) ("الشركة الأم") وشركاتها التابعة "يشار إليهم مجتمعين بالمجموعة" والتي تتضمن بيان المركز المالي المجموع كما في 31 ديسمبر 2015 وكذلك بيانات الدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وكذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفصيلية الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية المجمعة

إن إدارة الشركة الأم هي المسؤولة عن إعداد وعرض البيانات المالية المجمعة بشكل عادل طبقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية كما هي مطبقة بدولة الكويت وهي أيضاً المسؤولة عن وضع نظام الرقابة الداخلي الذي تراه ضرورياً لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

مسؤولية مراقب الحسابات

إن مسئوليتنا هي إبداء رأي على تلك البيانات المالية المجمعة اعتماداً على أعمال التدقيق التي قمنا بها. لقد قمنا بالتدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن هذه المعايير تتطلب منا الالتزام بمتطلبات المهنة الأخلاقية وتخطيط وأداء أعمال التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية المجمعة لا تحتوي على أخطاء مادية. إن أعمال التدقيق تتطلب تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة تدقيق على المبالغ والإيضاحات الواردة في البيانات المالية المجمعة. إن تلك الإجراءات تعتمد على الحكم المهني لمراقب الحسابات بما في ذلك تقييم خطر وجود أخطاء مادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ. في سبيل تقييم تلك الأخطار فإن مراقب الحسابات يأخذ في عين الاعتبار الرقابة الداخلية المرتبطة بإعداد البيانات المالية المجمعة وعرضها بشكل عادل وذلك بهدف تصميم إجراءات التدقيق الملائمة، وليس بغرض إبداء رأي على فعالية نظم الرقابة الداخلية المطبقة بالشركة. إن أعمال التدقيق تتضمن أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المطبقة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي أعدتها الإدارة بالإضافة إلى تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة. باعتبارنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس معقول يمكننا من إبداء رأينا.

الرأي

برأينا، فإن البيانات المالية المجمعة المرفقة تعبر بصورة عادلة – من جميع النواحي المادية – عن المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2015 وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية كما هي مطبقة بدولة الكويت.

شركة المنار للتمويل والإجارة ش.م.ك. (مقفلة)

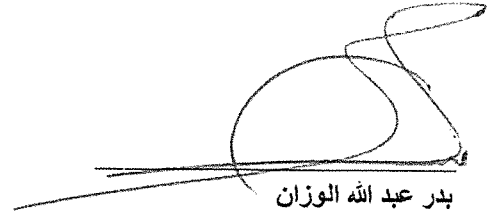
دولة الكويت

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين (تتمة)

تقرير حول متطلبات قانونية وتنظيمية أخرى

برأينا كذلك، أن الشركة الأم تمسك بحسابات منتظمة، وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس الإدارة فيما يتعلق بتلك البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما ورد في دفاتر الشركة الأم، وأنها قد حصلنا على المعلومات التي رأيناها ضرورية لأداء مهمتنا، وأن البيانات المالية المجمعة تتضمن كل ما نص قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم وتعديلاتهما اللاحقة على وجوب إثباته فيها، وأن الجرد قد أجري وفقاً للأصول المرعية، وأنه في حدود المعلومات التي توفرت لدينا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم وتعديلاتهما اللاحقة على وجه يؤثر مادياً في نشاط المجموعة أو في مركزها المالي المجمع.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات مادية لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 وتعديلاته اللاحقة في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به أو لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 في شأن هيئة أسواق المال والتعليمات ذات العلاقة خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 على وجه يؤثر مادياً في نشاط المجموعة أو في مركزها المالي المجمع.



بدر عبد الله الوزان

مراقب حسابات مرخص رقم 62 فئة أ

الوزان وشركاه - ديلويت وتوش

الكويت في 3 مارس 2016

بدر عبد الله الوزان
ديلويت وتوش
الوزان وشركاه

بيان المركز المالي المجموع كما في 31 ديسمبر 2015

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2014	2015	إيضاح	
			الأصول
2,235,336	5,166,009	5	النقد والنقد المعادل
3,000,000	3,000,000	6	استثمارات في مباحات مدينة
31,582,672	37,703,470	7	مدينو تمويل
4,001,939	3,764,004	8	أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
1,871,876	1,715,885	9	استثمارات متاحة للبيع
2,146,535	2,146,535	10	استثمارات عقارية
315,501	264,358	11	ذمم مدينة أخرى ومدفوعات مقدماً
47,436	32,852		موجودات أخرى
<u>45,201,295</u>	<u>53,793,113</u>		مجموع الأصول
			الالتزامات وحقوق الملكية
			الالتزامات
6,927,960	14,302,911	12	دائنو مرابحة ووكالة إسلامية
1,994,635	2,861,162	13	ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى
643,774	966,377		مخصص مكافأة نهاية خدمة الموظفين
<u>9,566,369</u>	<u>18,130,450</u>		مجموع الالتزامات
			حقوق الملكية
30,874,759	30,874,759	14	رأس المال
312,020	312,020		علاوة إصدار
1,493,169	1,653,604	15	احتياطي قانوني
1,196,026	1,356,461	16	احتياطي اختياري
1,751,302	1,458,169		أرباح مرحلة
35,627,276	35,655,013		مجموع حقوق الملكية المتاحة لمساهمي الشركة الأم
7,650	7,650		حقوق الجهات غير المسيطرة
<u>35,634,926</u>	<u>35,662,663</u>		مجموع حقوق الملكية
<u>45,201,295</u>	<u>53,793,113</u>		مجموع الالتزامات وحقوق الملكية

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

صلاح محمد الوزان
نائب رئيس مجلس الإدارة

بدر عبد الله السميح
رئيس مجلس الإدارة

بيان الدخل الشامل المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2014	2015	إيضاح	
			الإيرادات
4,094,177	3,773,536		إيرادات تمويل
428,742	726,497	17	إيرادات أخرى
4,522,919	4,500,033		
			المصاريف
(97,785)	275,636	18	صافي خسائر / (أرباح) استثمارات
509,984	574,720		تكاليف تمويل
1,131,147	1,367,243	19	تكاليف موظفين
148,719	125,337	7	مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
558,534	552,747	20	مصاريف أخرى
2,250,599	2,895,683		
2,272,320	1,604,350		الربح قبل الاستقطاعات
(20,451)	(14,439)		حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
(23,103)	(18,439)		الزكاة
(23,000)	-	22	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
2,205,766	1,571,472		صافي ربح السنة
-	-		بنود الدخل الشامل الأخرى
2,205,766	1,571,472		إجمالي الدخل الشامل للسنة
7.14	5.09	21	ربحية السهم الأساسية والمخفضة (فلس)

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

شركة المنار للتمويل والإجارة ش.م.ك. (مقفلة)
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

مجموع حقوق الملكية	حقوق الجهات غير المسيطرة	حقوق الملكية المتأخرة لمساهمي الشركة الأم						الرصيد في 1 يناير 2014 إطفاء الحسابات المترتبة صافي ربح السنة المحول إلى الاحتياطيات
		المجموع	أرباح مرحلة	احتياطي اختياري	احتياطي قانوني	علاقة إصدار	رأس المال	
33,429,160	7,650	33,421,510	(275,029)	1,243,823	1,265,937	312,020	30,874,759	2014
-	-	-	275,029	(275,029)	-	-	-	إطفاء الحسابات المترتبة
2,205,766	-	2,205,766	2,205,766	-	-	-	-	صافي ربح السنة
-	-	-	(454,464)	227,232	227,232	-	-	المحول إلى الاحتياطيات
35,634,926	7,650	35,627,276	1,751,302	1,196,026	1,493,169	312,020	30,874,759	2014
(1,543,735)	-	(1,543,735)	(1,543,735)	-	-	-	-	الرصيد في 31 ديسمبر 2014
1,571,472	-	1,571,472	1,571,472	-	-	-	-	توزيعات نقدية (إيصاح 22)
-	-	-	(320,870)	160,435	160,435	-	-	صافي ربح السنة
35,662,663	7,650	35,655,013	1,458,169	1,356,461	1,653,604	312,020	30,874,759	المحول إلى الاحتياطيات
								الرصيد في 31 ديسمبر 2015

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التدفقات النقدية المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2014	2015	إيضاح
		أنشطة تشغيلية
2,205,766	1,571,472	صافي ربح السنة
		التعديلات لـ:
148,719	125,337	مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
34,405	30,026	استهلاكات وإطفاءات
(97,785)	275,636	صافي خسائر / (أرباح) استثمارات
(32,990)	(40,628)	إيرادات مريحة مدينة
509,984	574,720	تكاليف تمويل
100,550	339,371	مخصص مكافأة نهاية خدمة الموظفين
2,868,649	2,875,934	ربح العمليات قبل التغيرات في رأس المال العامل
8,245,322	(6,246,135)	مدينو تمويل
41,473	51,143	ذمم مدينة أخرى ومدفوعات مقدماً
-	35,203	أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
(3,611,000)	709,977	ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى
(4,633)	(16,768)	المدفوع لمكافأة نهاية خدمة الموظفين
7,539,811	(2,590,646)	صافي النقد (المستخدم في)/ الناتج من الأنشطة التشغيلية
		أنشطة استثمارية
173,022	-	تصفية استثمار في مريحة مدينة
-	40,628	إيرادات مريحة مدينة
40,120	83,087	إيرادات توزيعات أرباح مستلمة
(19,342)	(15,442)	شراء موجودات أخرى
193,800	108,273	صافي النقد الناتج من الأنشطة الاستثمارية
		أنشطة تمويلية
(5,508,473)	7,374,951	صافي حركة دائنو مريحة ووكالة إسلامية
-	(1,387,185)	توزيعات أرباح مدفوعة
(509,984)	(574,720)	تكاليف تمويل مدفوعة
(6,018,457)	5,413,046	صافي النقد الناتج من/ (المستخدم في) الأنشطة التمويلية
1,715,154	2,930,673	صافي الزيادة في النقد والنقد المعادل
520,182	2,235,336	النقد والنقد المعادل في بداية السنة
2,235,336	5,166,009	النقد والنقد المعادل في نهاية السنة

5

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

1. التأسيس والأنشطة الرئيسية

تأسست شركة المنار للتمويل والإجارة ش.م.ك. (مقفلة) "الشركة الأم" في دولة الكويت في عام 2003 بموجب كتاب التصريح بالتأسيس رقم 4857 مجلد 1 المؤرخ في 6 ديسمبر 2003.

إن الأنشطة الرئيسية للشركة الأم وشركاتها التابعة (يشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة") هي ممارسة كافة أنشطة التمويل والاستثمار وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحة.

إن الأغراض التي أسست من أجلها الشركة الأم هي ما يلي:

- (1) القيام بكافة عمليات منح التسهيلات الائتمانية للمستهلكين.
 - (2) تقديم كافة منتجات التأجير مثل التأجير التشغيلي أو التمويلي.
 - (3) حشد الموارد للتمويل بالإجارة وترتيب عمليات تمويل جماعي للإجارة.
 - (4) تمويل السلع الاستهلاكية بموجب عقود مرابحة أو مساومة أو غيرها من العقود.
 - (5) الاستثمار العقاري وتطوير وتنمية الأراضي السكنية وبناء الوحدات والمجمعات السكنية والتجارية والمخازن بقصد بيعها أو تأجيرها.
 - (6) القيام بجميع الأعمال المتعلقة بالأوراق المالية.
 - (7) تأسيس صناديق الاستثمار لحساب الشركة الأم أو للغير وطرح وحداتها للاكتتاب والقيام بوظيفة أمين الاستثمار أو مدير الاستثمار للصناديق الاستثمارية والتأجيرية في الداخل أو الخارج طبقاً للقوانين والقرارات السارية في الدولة.
 - (8) الاستثمار في القطاعات العقارية والصناعية والزراعية وغيرها من القطاعات الاقتصادية وذلك من خلال المساهمة في تأسيس الشركات المتخصصة أو شراء أسهم هذه الشركات.
 - (9) القيام بالدراسات والبحوث الاقتصادية والفنية الخاصة بتوظيف الأموال أو غيرها اللازمة لنشاط الشركة الأم أو لعمالها أو للغير.
 - (10) إدارة المحافظ بكافة أشكالها واستثمار وتنمية أموال عملائها من خلال توظيفها في كافة أوجه الاستثمار محلياً أو في الخارج.
 - (11) تمثيل أو اقتناء الشركات الوطنية والأجنبية التي تتشابه مع الشركة الأم في أغراضها وذلك بهدف التعامل في منتجاتها وخدماتها المالية محلياً وعالمياً وبما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية والقوانين والنظم الكويتية ذات العلاقة.
- تخضع الشركة الأم لتعليمات ورقابة بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال.
- إن عنوان الشركة الأم المسجل هو ص. ب. 22828 الصفاة 13089 - الكويت.
- بتاريخ 1 فبراير 2016، تم نشر قانون الشركات الجديد رقم 1 لسنة 2016 في الجريدة الرسمية. إن القانون الجديد واجب التطبيق اعتباراً من 26 نوفمبر 2012.
- بموجب القانون الجديد، تم إلغاء قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 وتعديلاته، وتم اعتماد نفاذ لائحته التنفيذية لحين إصدار لائحة تنفيذية للقانون الجديد.
- تمت الموافقة على إصدار هذه البيانات المالية المجمعة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 3 مارس 2016 وهي تخضع لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي.

2. السياسات المحاسبية الهامة

2.1 أسس الإعداد

تم إعداد هذه البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)، كما هي مطبقة في دولة الكويت على المؤسسات الخدمات المالية التي تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال.

لقد تم إعداد هذه البيانات المالية المجمعة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والاستثمارات المتاحة للبيع التي تسجل وفقاً للقيمة العادلة كما هو وارد في السياسات المحاسبية أدناه.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

2.2

تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الصادرة وأصبحت سارية المفعول

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 19 خطط منافع الموظفين: حصص الموظفين

يتطلب معيار المحاسبة الدولي 19 من المنشأة أخذ حصص الموظفين أو الأطراف الأخرى في الاعتبار عند المحاسبة عن برامج المنافع المحددة. في حالة ربط الحصص بالخدمات، فإنه يجب ربطها بفترات الخدمة بصفقتها مزايا سلبية. تتطلب هذه التعديلات التطبيق بأثر رجعي. إن هذا التعديل ليس له صلة بالمجموعة، حيث أنه لا يوجد لدى أي من شركات المجموعة برامج مزايا محددة يساهم فيها الموظفون أو أطراف أخرى.

دورة التحسينات السنوية 2010-2012

- المعيار الدولي للتقارير المالية 2 المدفوعات بالأسهم
- المعيار الدولي للتقارير المالية 3 دمج الأعمال
- المعيار الدولي للتقارير المالية 8 قطاعات التشغيل
- معيار المحاسبة الدولي 16 العقار والآلات والمعدات ومعيار المحاسبة الدولي 38 الموجودات غير الملموسة
- معيار المحاسبة الدولي 24 إفصاحات الأطراف ذات الصلة

دورة التحسينات السنوية 2011-2013

- المعيار الدولي للتقارير المالية 3 دمج الأعمال
 - المعيار الدولي للتقارير المالية 13 قياس القيمة العادلة
 - معيار المحاسبة الدولي 40 العقارات الاستثمارية
 - تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 11 الترتيبات المشتركة: المحاسبة عن حيازة الحصص
 - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 16 ومعيار المحاسبة الدولي 38: توضيح الطرق المقبولة للاستهلاك والإطفاء
 - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 27: طريقة حقوق الملكية في البيانات المالية المستقلة
- قامت المجموعة بتطبيق التعديلات على المعايير الدولية ضمن التحسينات السنوية للمعايير دورة 2010-2012 ودورة 2011-2013 لأول مرة خلال السنة الحالية. لا يوجد أثر لتطبيق هذه التعديلات على الإفصاحات أو المبالغ المعترف بها في البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الصادرة والتي لم يتم تطبيقها بعد

لم تقم المجموعة بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية والتي تم إصدارها ولكنها ليست واجبة التطبيق بعد:

المعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية

في يوليو 2014، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية النسخة النهائية للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية الذي يعكس كافة مراحل مشروع الأدوات المالية ويحل محل معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: التحقق والقياس وكافة النسخ السابقة للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. يطرح المعيار متطلبات جديدة للتصنيف والقياس وانخفاض القيمة ومحاسبة التغطية. يسري المعيار الدولي للتقارير المالية 9 على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر. وينبغي التطبيق بأثر رجعي إلا أن معلومات المقارنة ليست إلزامية. إن المجموعة بصدد تقييم أثر المعيار الدولي للتقارير المالية 9 على البيانات المالية المجمعة.

المعيار الدولي للتقارير المالية 15: الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء

تم إصدار المعيار الدولي للتقارير المالية 15 في مايو 2014 والذي يطرح نموذجاً جديداً من خمس خطوات سوف يتم تطبيقه على الإيرادات الناتجة عن العقود مع عملاء. بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 15، تتحقق الإيرادات بقيمة تعكس المقابل الذي تتوقع الشركة الحصول عليه مقابل تحويل بضائع أو خدمات للعميل. طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 15، تقوم المنشأة بالاعتراف بالإيرادات عند الانتهاء من تأدية الالتزامات واجبة الأداء. بالإضافة إلى ذلك يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 15 إفصاحات أكثر تفصيلاً.

يحل المعيار الدولي للتقارير المالية 15 عندما يصبح ساري المفعول، محل متطلبات الاعتراف بالإيراد الواردة بمعيار المحاسبة الدولي 18 "الإيرادات" ومعيار المحاسبة الدولي 11 "عقود المقاولات" وكذلك التفسيرات ذات الصلة. يتطلب تطبيق المعيار التعديل بأثر رجعي سواء بشكل كامل أو معدل للفترات التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018. يسمح بالتطبيق المبكر لهذا المعيار. إن المجموعة بصدد تقييم أثر المعيار الدولي للتقارير المالية 15 على البيانات المالية المجمعة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 11 المحاسبة عن اقتناء حصص في العمليات المشتركة

إن التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 11 يوفر إرشادات حول كيفية المحاسبة عن اقتناء عمليات مشتركة والتي تمثل قطاع أعمال طبقاً لمحددات المعيار الدولي للتقارير المالية 3 "اندماج الأعمال". ينبغي تطبيق هذه التعديلات بأثر مستقبلي لأي عمليات اقتناء لمشاريع مشتركة قد تحدث خلال الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016. إن هذه التعديلات ليس من المتوقع أن يكون لها أي تأثير على المجموعة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1: مبادرة الإفصاحات

إن التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 يوفر إرشادات حول كيفية تطبيق مفهوم المادية في الممارسة. ينبغي تطبيق هذه التعديلات بأثر مستقبلي وتسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016. إن هذه التعديلات ليس من المتوقع أن يكون لها أي تأثير على المجموعة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 16 ومعيار المحاسبة الدولي 38: توضيح الطرق المقبولة للاستهلاك والإطفاء

إن التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 16، يمنع المنشآت من استخدام طريقة الاهلاك طبقاً للإيرادات لبنود الممتلكات والمعدات والمنشآت. إن التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 38، تقتضي أن الإيراد لا يعتبر أساساً مناسباً لاحتساب إطفاء الموجودات غير الملموسة إلا في حالات محددة.

إن تلك التعديلات تستوجب التعديل المستقبلي للفترات التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016. حالياً، تقوم المجموعة بتطبيق طريقة القسط الثابت للاستهلاكات والإطفاءات للممتلكات والمعدات والمنشآت والموجودات غير الملموسة على التوالي. تعتقد إدارة المجموعة أن طريقة القسط الثابت هي الطريقة الأمثل لعكس استهلاك المنافع الاقتصادية المرتبطة بأصل محدد. إن هذه التعديلات ليس من المتوقع أن يكون لها أي تأثير على المجموعة.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 10 ومعيار المحاسبة الدولي 28: بيع أو مشاركة الموجودات بين مستثمر وشركته الزميلة أو شركة محاصة

تناولت التعديلات التعارض بين المعيار الدولي للتقارير المالية 10 ومعيار المحاسبة الدولي 28 في معالجة فقد السيطرة على شركة تابعة عند بيعها أو مشاركتها مع شركة زميلة أو شركة محاصة. توضح التعديلات أنه يتم تحقق كافة الأرباح أو الخسائر الناتجة من بيع أو مشاركة الموجودات التي تشكل أعمالاً – كما هو محدد في المعيار الدولي للتقارير المالية 3 – فيما بين مستثمر وشركته الزميلة أو شركة محاصة. على الرغم من ذلك، فإنه في حالة أي أرباح أو خسائر ناتجة من بيع أو مشاركة الموجودات والتي لا تشكل أعمالاً، يتم تحققها فقط في حدود حصص المستثمرين في الأعمال بخلاف الأنشطة الرئيسية في الشركة الزميلة أو شركة المحاصة. ينبغي تطبيق هذه التعديلات بأثر مستقبلي وتسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016 مع السماح بالتطبيق المبكر. إن هذه التعديلات ليس من المتوقع أن يكون لها أي تأثير على المجموعة.

تعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية 10 و12 ومعيار المحاسبة الدولي 28: المنشآت الاستثمارية – تطبيق استثناءات التجميع

توضح التعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية 10 و12 ومعيار المحاسبة الدولي 28 أنه يمكن للشركة الأم أن تستثنى من تجميع البيانات المالية إذا كانت شركة تابعة لمنشأة استثمارية حتى إذا كانت المنشأة الاستثمارية تقوم بقياس جميع استثماراتها في شركات تابعة بالقيمة العادلة وفقاً للمعيار الدولي 10. إن هذه التعديلات ليس من المتوقع أن يكون لها أي تأثير على البيانات المالية للمجموعة.

دورة التحسينات السنوية 2012-2014

تسري هذه التحسينات للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016 وليس من المتوقع أن يكون لها تأثيراً جوهرياً على المجموعة. وهي تتضمن:

- المعيار الدولي للتقارير المالية 5 الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات الموقوفة
- المعيار الدولي للتقارير المالية 7 الأدوات المالية: الإفصاحات
- معيار المحاسبة الدولي 19 مزايا الموظفين

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

2.3 السياسات المحاسبية الهامة

2.3.1 أسس تجميع البيانات المالية

الشركات التابعة

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركة الأم والشركات التي تسيطر عليها الشركة الأم وشركاتها التابعة. تتحقق السيطرة عندما يكون للشركة: (أ) القدرة على التحكم في الجهة المستثمر بها؛ (ب) التعرض أو الحق في العوائد المتغيرة نتيجة الشراكة مع الجهة المستثمر بها؛ و(ج) القدرة على استخدام التحكم في الشركة المستثمر بها للتأثير على العوائد.

تعيد المجموعة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر بها إذا كانت الحقائق والظروف تشير إلى وجود تغيرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة الواردة أعلاه.

يبدأ تجميع الشركة التابعة عندما تسيطر الشركة الأم على الشركة التابعة ويتوقف التجميع عندما تفقد الشركة الأم السيطرة على الشركة التابعة. وبصفة خاصة، يتم إدراج الدخل والمصروفات الخاصة بالشركة التابعة المقتناة أو المباعة خلال السنة ضمن بيان الدخل المجمع أو الإيرادات الشاملة الأخرى اعتباراً من تاريخ سيطرة الشركة الأم على الشركة التابعة حتى تاريخ توقف تلك السيطرة.

يتم توزيع الربح أو الخسارة وكل بند من بنود الإيرادات الشاملة الأخرى على مالكي الشركة والجهات غير المسيطرة. يتم توزيع الدخل الشامل للشركات التابعة إلى مالكي الشركة أو الجهات غير المسيطرة حتى وإن أدى ذلك إلى وجود رصيد عجز في الحصص غير المسيطرة.

عند الضرورة، يتم تعديل البيانات المالية للشركات التابعة لكي تتماشى سياساتها المحاسبية مع السياسات المحاسبية للمجموعة.

يتم استبعاد جميع المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات المتبادلة بين شركات المجموعة بالكامل عند التجميع.

يتم المحاسبة عن التغيرات في حصص ملكية المجموعة في الشركات التابعة التي لا ينتج عنها فقد السيطرة على الشركة التابعة كمعاملات ضمن حقوق الملكية. يتم تعديل القيم الدفترية لحقوق الجهات المسيطرة وغير المسيطرة لتعكس التغيرات في حصصها في الشركات التابعة. يتم إدراج الفرق بين القيمة التي تم تعديل حقوق الجهات غير المسيطرة بها والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المستلم في حقوق الملكية مباشرة وتكون متاحة لمساهمي الشركة الأم.

عندما تفقد المجموعة السيطرة على الشركة التابعة يتم إثبات الربح أو الخسارة الناتجة عن الاستبعاد في بيان الدخل ويتم احتساب الربح أو الخسارة بمقدار الفرق بين: (أ) إجمالي القيمة العادلة للمقابل المستلم والقيمة العادلة للحصة المتبقية و (ب) القيمة الدفترية للموجودات قبل الاستبعاد (متضمنة الشهرة)، والتزامات الشركة التابعة وكذلك حقوق الجهات غير المسيطرة. تتم المحاسبة عن كافة المبالغ المعترف بها سابقاً في بيان الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بالشركة التابعة فيما إذا كانت المجموعة قد قامت باستبعاد الموجودات والمطلوبات ذات الصلة بالشركة التابعة بشكل مباشر. يتم اعتبار القيمة العادلة لأي استثمار متبقي في الشركة التابعة "سابقاً" في تاريخ فقدان السيطرة على أنها القيمة العادلة عند الاعتراف المبدي لغرض المحاسبة اللاحقة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39، أو التكلفة عند الاعتراف المبدي للاستثمار في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك.

اندماج الأعمال

يتم استخدام طريقة الإقتناء في المحاسبة عن عمليات دمج الأعمال. يتم قياس مبلغ الشراء المحول للإقتناء بالقيمة العادلة والتي يتم احتسابها بإجمالي القيمة العادلة للموجودات المحولة في تاريخ الإقتناء والمطلوبات المتكبدة من المجموعة للملاك السابقين للشركة المقتناة وكذلك أية حقوق ملكية مصدرية من المجموعة مقابل الإقتناء. يتم إثبات المصاريف المتعلقة بالإقتناء بصفة عامة في بيان الدخل المجمع عند تكبدها.

يتم الاعتراف المبدي للموجودات والمطلوبات المقتناة المحددة في عملية دمج الأعمال بالقيمة العادلة في تاريخ الإقتناء، باستثناء الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة، أو أدوات حقوق الملكية المرتبطة بترتيبات المدفوعات على أساس الأسهم، والموجودات المصنفة بغرض البيع حيث يتم المحاسبة عنها وفقاً لمعايير التقارير المالية ذات العلاقة.

يتم قياس الشهرة بمقدار زيادة المقابل المحول وحصة حقوق الجهات غير المسيطرة في الشركة المقتناة والقيمة العادلة لأي حصة مقتناة في السابق عن صافي قيمة الموجودات المقتناة والمطلوبات المتكبدة المحددة كما في تاريخ الإقتناء. في حال زيادة صافي قيمة الموجودات المقتناة والمطلوبات المتكبدة عن المقابل المحول وحصة حقوق الجهات غير المسيطرة في الشركة المقتناة والقيمة العادلة لأي حصة مقتناة في السابق، يتم إدراج تلك الزيادة مباشرة في بيان الدخل المجمع كإرباح.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

يتم قياس حصة حقوق الجهات غير المسيطرة في الشركة التابعة المقتناة بنسبة حصة الحقوق غير المسيطرة في صافي الموجودات المحددة للشركة المقتناة أو بالقيمة العادلة لتلك الحصة. يتم اختيار طريقة القياس لكل معاملة على حدة.

عند تنفيذ عملية دمج الأعمال على مراحل، يتم إعادة قياس الحصص المملوكة سابقاً في الشركة المقتناة بالقيمة العادلة في تاريخ الإقتناء (تاريخ بدء السيطرة) ويتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة -إن وجدت- في بيان الدخل المجموع. يتم تحويل المبالغ المعترف بها في بيان الدخل الشامل المجموع المتعلقة بالحصص السابقة قبل تاريخ الإقتناء إلى بيان الدخل المجموع كما لو تم استبعاد الحصة بالكامل.

الشهرة

يتم إدراج الشهرة الناتجة عن إقتناء شركات تابعة بالتكلفة كما في تاريخ الإقتناء ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة إن وجدت. لأغراض تحديد مدى وجود انخفاض في قيمة الشهرة، يتم توزيع الشهرة على الوحدات المولدة للنقد (أو المجموعات المولدة للنقد) التي من المتوقع أن تستفيد من عملية اندماج الأعمال.

يتم اختبار المجموعات المولدة للنقد والتي توزع الشهرة عليها سنوياً بغرض تحديد مدى وجود انخفاض في قيمتها أو على مدى فترات أقل عندما يكون هناك مؤشراً على احتمال انخفاض قيم تلك المجموعات. إذا كانت القيم القابلة للاسترداد لوحدات توليد النقد أقل من قيمتها الدفترية، فإن خسائر الانخفاض في القيمة يتم توزيعها أولاً لتخفيض قيمة أي شهرة موزعة على تلك الوحدات ثم على أية موجودات أخرى مرتبطة بالوحدات على أساس التوزيع النسبي وفقاً للقيم الدفترية لكل أصل من أصول وحدة توليد النقد. يتم إدراج أية خسائر انخفاض في القيمة متعلقة بالشهرة في بيان الدخل المجموع مباشرة. لا يتم رد خسائر الانخفاض في القيم المتعلقة بالشهرة والتي سبق الاعتراف بها في الفترات اللاحقة.

عند استبعاد أي من وحدات توليد النقد، تؤخذ قيمة الشهرة المتعلقة بها في الاعتبار عند تحديد أرباح وخسائر الاستبعاد.

2.3.2 الأدوات المالية

يتم الاعتراف بالموجودات والالتزامات المالية عندما تصبح المجموعة طرفاً للالتزامات التعاقدية لهذه الأدوات.

يتم قياس جميع الموجودات المالية أو المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة. يتم إضافة أو خصم تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بالإقتناء أو الإصدار للأصل أو الالتزام المالي من القيمة العادلة للأصل أو الالتزام المالي عند الاعتراف المبدئي (باستثناء الأدوات المالية المصنفة بـ "القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة"). حيث يتم إدراج تكاليف المعاملة المتعلقة بالإقتناء مباشرة في بيان الدخل المجموع.

الموجودات المالية

يتم تصنيف الموجودات المالية إلى تصنيفات محددة وهي موجودات مالية "بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" وموجودات مالية محفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وموجودات مالية "متاحة للبيع" و"قروض ومدينون". تقوم المجموعة بتحديد التصنيف المناسب لموجوداتها المالية في تاريخ الاعتراف المبدئي بناءً على الغرض من اقتناء تلك الموجودات المالية. يتم الاعتراف بكافة عمليات الشراء والبيع للموجودات المالية في تاريخ المتاجرة. تقوم المجموعة بتصنيف موجوداتها المالية كما يلي:

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

يتم تصنيف الموجودات المالية إلى موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل في حالة ما إذا تم الاحتفاظ بها بغرض المتاجرة أو تم تحديدها كذلك عند الإقتناء.

يتم الاعتراف بالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل بقيمتها العادلة. ويتم إثبات صافي الأرباح والخسائر في بيان الدخل المجموع التي تتضمن التوزيعات النقدية والفوائد المكتسبة من الأصل المالي ويتم إدراجها في سطر "أرباح وخسائر أخرى". يتم تحديد القيمة العادلة كما هو موضح في إيضاح 3.3.

القروض والمدينون

هي موجودات مالية بخلاف المشتقات ذات استحقاق ثابت أو محدد، وهي غير مسعرة في أسواق نشطة. تثبت القروض والمدينين (مدينو التمويل والمرابحاث والوكالات المدينة والمدينين الآخرون) بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل العائد الفعلي مخصوماً منها أي خسائر انخفاض في القيمة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

الموجودات المالية المتاحة للبيع

إن الموجودات المالية المتاحة للبيع ليست مشتقات، وهي التي لم يتم تصنيفها ك (أ) قروض ومدينون أو (ب) محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أو (ج) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

يتم إعادة قياس الموجودات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة. يتم تحديد القيمة العادلة كما هو موضح في إيضاح 3.

يتم إدراج التغير في القيمة العادلة ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى وتتراكم ضمن احتياطي التغير في القيمة العادلة. في حالة بيع أو انخفاض قيمة الموجودات "المتاحة للبيع"، يتم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة المتراكمة من قبل ضمن بند احتياطي التغير في القيمة العادلة في الربح أو الخسارة.

يتم إثبات الاستثمارات المتاحة للبيع غير المسعرة في سوق نشط والتي لا يمكن تحديد قيمتها العادلة بصورة موثوق بها بالتكلفة بعد خصم الانخفاض في القيمة في نهاية كل فترة مالية.

يتم إثبات التوزيعات النقدية المتعلقة بالاستثمارات المتاحة للبيع في بيان الدخل المجمع عند ثبوت حق المجموعة في استلام تلك التوزيعات، ويتم إثبات أرباح أو خسائر فروق العملة المتعلقة بها ضمن بنود بيان الدخل الشامل الآخر.

الانخفاض في القيمة

في نهاية كل فترة مالية، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود انخفاض في القيمة للأصل المالي بخلاف الموجودات المالية بالقيمة العادلة - بيان الدخل. يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل المجمع مباشرة عند وجود دليل إيجابي- نتيجة لوقوع حدث أو أكثر بعد الاعتراف المبدئي لهذه الموجودات - أن التدفقات النقدية المتوقعة من ذلك الأصل سوف تتأثر.

إن الانخفاض الهام أو الدائم في القيمة العادلة بالنسبة للاستثمارات المتاحة للبيع عن التكلفة يعتبر دليل موضوعي على وجود انخفاض في القيمة.

إن الدليل الموضوعي للانخفاض في محفظة العملاء يمكن أن يتضمن خبرة المجموعة السابقة حول إمكانية التحصيل، زيادة عدد أيام التأخير في التحصيل عن متوسط فترة الائتمان، والتغيرات الملحوظة في الإقتصاديات العالمية والمحلية التي تؤدي بدورها إلى تخلف العملاء عن السداد.

يتم تكوين مخصص محدد للانخفاض في القيمة لمواجهة خطر الائتمان بالنسبة للمدينون وذلك عند وجود دليل موضوعي للمجموعة بأنها لن تستطيع تحصيل كافة المبالغ المستحقة لها. إن مقدار المخصص المحدد هو الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة المستردة للأصل والتي يتم تحديدها اعتماداً على القيمة الحالية للتدفقات النقدية مع الأخذ في الاعتبار استبعاد المبالغ القابلة للاسترداد للكفالات والضمانات مخصومة بناءً على معدل العائد الفعلي. يتم الاعتراف بقيمة ذلك المخصص في بيان الدخل المجمع.

بالإضافة إلى ذلك، وطبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي يتم تكوين مخصص عام بحد أدنى بنسبة 1% على كافة التسهيلات الائتمانية التي لم يتم احتساب مخصصات محددة لها.

بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة، تقدر خسائر الانخفاض في القيمة بمقدار الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بعد خصمها باستخدام متوسط سعر الفائدة الفعلي المستخدم أساساً للأصل المالي.

بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة فإن خسائر الانخفاض في القيمة تتمثل في الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية مخصومة طبقاً لمعدلات العائد السارية الفعلية في السوق على الأدوات المالية المشابهة.

يتم تخفيض القيمة الدفترية لكافة الموجودات بخسائر الانخفاض في القيمة مباشرة فيما عدا الذمم التجارية حيث يتم تخفيض قيمتها من خلال تكوين مخصص ديون مشكوك في تحصيلها. عند وجود دليل على أن الذمم التجارية لن يتم تحصيلها يتم إعدام تلك الذمم مقابل المخصص المكون. لاحقاً، وفي حالة تحصيل الذمم التي سبق إعدامها يتم إدراجها في بيان الدخل المجمع.

عند انخفاض قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع، يتم إعادة تصنيف الأرباح والخسائر المتراكمة والتي سبق الاعتراف بها ضمن بنود الدخل الشامل الآخر إلى بيان الدخل للفترة.

بالنسبة للأدوات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة فإنه في حالة حدوث تغير إيجابي في الفترة اللاحقة على خسائر الانخفاض في القيمة، والذي يمكن تحديد علاقته بأحداث تمت بعد الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة بشكل موضوعي، فإن خسائر الانخفاض التي تم الاعتراف بها سابقاً يتم ردها من خلال بيان الدخل وفي حدود القيمة الدفترية للدخل في تاريخ رد خسائر الانخفاض في القيمة وبما لا يتعدى التكلفة المطفأة لو لم يتم تسجيل خسائر انخفاض في القيمة سابقاً.

إن خسائر الانخفاض في القيمة للأسهم المصنفة كمستحقة للبيع لا يتم عكسها مرة أخرى على بيان الدخل المجمع، حيث يتم تسجيل أثر أي زيادة في القيمة العادلة لاحقاً ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

الاستبعاد

تقوم المجموعة بحذف الأصل المالي من الدفاتر فقط عندما ينتهي حق المجموعة في استلام التدفقات النقدية من هذا الأصل أو عندما تقوم بتحويل كافة المخاطر والمنافع المرتبطة بملكيته في الأصل إلى طرف آخر. في حالة الحذف الكامل للأصل، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية والمقابل المستلم والمدينون وبنود الدخل الشامل الأخرى المتعلقة بالأصل في بيان الدخل.

المطلوبات المالية

يتم الاعتراف المبدئي للمطلوبات المالية "متضمنة المراجعات والوكالات الدائنة والدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى" بالقيمة العادلة بعد خصم تكلفة المعاملة المتكبدة ويتم إعادة قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي. يتم إدراج الفرق بين المتحصلات (بعد خصم تكلفة المعاملة) والقيمة التي يجب الوفاء بها في بيان الدخل على مدار فترة الاقتراض باستخدام معدل الفائدة الفعلي.

الاستبعاد

يتم حذف المطلوبات المالية فقط عند الوفاء بالالتزام أو انتهائه. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام والمقابل المدفوع والدائنين في بيان الدخل المجموع.

2.3.3 استثمارات عقارية

إن الاستثمارات العقارية هي العقارات المحتفظ بها لتحقيق إيجارات و/أو زيادة قيمتها الرأسمالية (بما في ذلك العقارات قيد الإنشاء المحتفظ بها لنفس هذه الأغراض). يتم قياس العقارات الاستثمارية مبدئياً بالتكلفة بما في ذلك تكاليف المعاملة. وبعد الاعتراف المبدئي، يتم قياس الاستثمارات العقارية بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. يتم بتاريخ كل تقرير مراجعة المبالغ المسجلة على أساس فردي لتقييم ما إذا كانت مسجلة بأكثر من مبالغها القابلة للاسترداد. يتم احتساب مخصصات خسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت، حينما تتجاوز القيم المسجلة مبالغها القابلة للاسترداد. يتم استبعاد الاستثمارات العقارية عند البيع أو عندما يتم الاستبعاد من الاستخدام بشكل دائم وعدم وجود منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة من الاستبعاد. يتم إدراج أي ربح أو خسارة ناتجة من عدم الاعتراف (يتم احتسابه على أنه الفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية للأصل) في بيان الدخل المجموع للفترة التي تم فيها عدم الاعتراف.

2.3.4 الممتلكات والمنشآت والمعدات

تظهر الممتلكات والمنشآت والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. تتضمن التكلفة سعر الشراء وأي تكلفة مرتبطة مباشرة بإيصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل. تدرج مصروفات الإصلاحات والصيانة والتجديد غير المادية في بيان الدخل المجموع للفترة التي يتم تكبد هذه المصروفات فيها. يتم رسملة هذه المصاريف في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أنها قد أدت إلى زيادة المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة الحصول عليها من استخدام هذه الموجودات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً.

يتم احتساب استهلاك الممتلكات والمنشآت والمعدات بطريقة القسط الثابت على أساس الأعمار الإنتاجية المقدرة باستثناء الأراضي. يتم تخفيض قيمة الممتلكات والمنشآت والمعدات إلى قيمتها الاستردادية وذلك حال زيادة القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية المقدرة. يتم مراجعة القيمة التخريدية والعمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك في نهاية كل فترة مالية، ويتم المحاسبة عن التغير في التقديرات اعتباراً من بداية السنة المالية التي حدث بها التغير.

تدرج أرباح أو خسائر بيع الممتلكات والمنشآت والمعدات في بيان الدخل المجموع بمقدار الفرق بين القيمة البيعية وصافي القيمة الدفترية لهذه الموجودات.

2.3.5 أصول غير ملموسة

تسجل الأصول غير الملموسة التي تشتمل على برمجيات جاهزة وقطاعات، بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم وأي خسائر متراكمة نتيجة انخفاض القيمة. يتم إطفاء هذه الأصول على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية التي تقدر بثلاث سنوات. يتم بتاريخ كل تقرير مراجعة الأعمار الإنتاجية وطريقة الإطفاء مع الأخذ في الاعتبار أية تغيرات في التقديرات التي يتم المحاسبة عنها على أساس مستقبلي.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

2.3.6 انخفاض في قيمة الموجودات الملموسة وغير الملموسة بخلاف الشهرة

يتم مراجعة الموجودات الملموسة وغير الملموسة سنوياً لتحديد مدى وجود مؤشرات على انخفاض في قيمة تلك الموجودات. في حالة وجود مثل هذه المؤشرات، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد لتلك الموجودات بغرض تحديد مبلغ الانخفاض في القيمة، إن وجد. يتم اختبار الموجودات غير الملموسة التي ليس لها عمر إنتاجي محدد والموجودات غير الملموسة التي لم تتاح للاستخدام بعد من أجل تحديد الانخفاض في القيمة سنوياً على الأقل، وحينما يكون هناك مؤشر على وجود انخفاض في قيمة هذا الأصل. ويتم تحديد صافي القيمة الاستردادية على أساس القيمة العادلة للأصل ناقصاً تكاليف البيع أو قيمة الاستخدام أيهما أعلى. يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل المجمع في السنة التي ظهرت فيها هذه الخسائر. في حال رد الانخفاض في القيمة، يتم عكس الانخفاض في القيمة في حدود صافي القيمة الدفترية للأصل فيما لو لم يتم إثبات الانخفاض في القيمة. يتم الاعتراف برد الانخفاض في القيمة في بيان الدخل المجمع مباشرة.

2.3.7 مخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على المجموعة التزامات قانونية حالية أو التزامات متوقعة نتيجة لأحداث سابقة، ومن المحتمل أن يتطلب ذلك تدفقات خارجة للموارد الاقتصادية لتسوية هذه الالتزامات ويمكن تقديرها بصورة موثوقة فيها. يتم قياس المخصصات بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة أن تكون مطلوبة لسداد الالتزام باستخدام معدل خصم يعكس تقديرات السوق والقيم الحالية للنقد والمخاطر المحددة للالتزام.

2.3.8 مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تقوم المجموعة وفقاً لقانون العمل الكويتي بسداد مبالغ للموظفين عند ترك الخدمة طبقاً للأنحة مزاي محددة. بالنسبة للعاملين غير الكويتيين في دول أخرى فيتم احتساب مكافأة نهاية الخدمة وفقاً لقوانين العمل السائدة في هذه الدول، ويتم سداد تلك المبالغ دفعة واحدة عند نهاية خدمة الموظفين. إن هذا الالتزام غير ممول ويتم حسابه على أساس المبلغ المستحق بافتراض وقوع كامل الالتزام كنتيجة لإنهاء خدمة العاملين في تاريخ البيانات المالية المجمعة وتتوقع الإدارة أن ينتج عن هذه الطريقة تقديراً مناسباً للقيمة الحالية للالتزام المجموعة.

2.3.9 توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح العائدة إلى مساهمي الشركة كالتزامات في البيانات المالية المجمعة في الفترة التي يتم فيها اعتماد هذه التوزيعات من المساهمين.

2.3.10 العملات الأجنبية

عملة التشغيل والعرض

يتم قياس البنود المتضمنة في البيانات المالية لكل شركة من شركات المجموعة باستخدام عملة البيئة الاقتصادية الرئيسية التي تقوم الشركة بممارسة أنشطتها فيها (عملة التشغيل). يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي.

المعاملات والأرصدة

يتم ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية إلى الدينار الكويتي باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة. يتم إعادة ترجمة البنود ذات الطبيعة النقدية القائمة بالعملات الأجنبية في تاريخ البيانات المالية. يتم إثبات أرباح أو خسائر فروق العملة الناتجة من تسوية تلك المعاملات وكذلك من ترجمة الموجودات والمطلوبات بعملات أجنبية في نهاية السنة في بيان الدخل المجمع.

2.3.11 الاعتراف بالإيرادات

يتم قياس الإيرادات بالقيمة العادلة للمقابل المحصل أو المستحق. يتم تخفيض الإيرادات بالمردودات المتوقعة وأي مسموحات أو خصومات أخرى.

- يتم إثبات إيرادات عقود المراجعة والوكالة على أساس التوزيع الزمني.
- يتم إثبات إيرادات الإيجار التشغيلي بطريقة القسط الثابت على مدار مدة العقد.
- يتم إثبات توزيعات الأرباح عندما ينشأ حق المجموعة في استلامها.
- تدرج فوائد الودائع على أساس التوزيع الزمني.
- يتم الاعتراف بإيرادات الاتعاب والعمولات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

2.3.12 المحاسبة عن عقود الإيجار

يتم معالجة الإيجارات كإيجار تمويلي إذا ما تم تحويل معظم المنافع والمخاطر المرتبطة بملكية الأصل وفقاً لبنود العقد للمستأجر. يتم تصنيف كافة عقود الإيجار الأخرى كإيجارات تشغيلية.

عندما تكون المجموعة هي الطرف المؤجر

يتم إثبات إيرادات الإيجار التشغيلي بالقسط الثابت على مدار فترة الإيجار.

يتم توزيع إيراد الإيجار التمويلي على الفترات المحاسبية بحيث تعكس عائد ثابت على صافي قيمة الأصل المؤجر.

عندما تكون المجموعة هي الطرف المستأجر

يتم الاعتراف المبدئي بالأصول المستأجرة وفقاً لعقود إيجار تمويلي كموجودات للمجموعة بقيمتها العادلة في بداية الإيجار أو، إذا كانت أقل، بالقيمة الحالية المقدرة للحد الأدنى للمبالغ المدفوعة للإيجار. يتم إثبات التزام للطرف المؤجر في بيان المركز المالي المجمع مقابل عقود الإيجار التمويلي. ويتم إثبات المبالغ المسددة مقابل عقود الإيجار التشغيلي كمصروف في بيان الدخل المجمع بطريقة القسط الثابت على مدار فترة عقود الإيجار.

2.3.13 الزكاة

يتم احتساب الزكاة وفقاً لتوصية هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.

تقوم الشركة الأم باحتساب الزكاة الواجبة على كل سهم وإعلام المساهمين بذلك، ويتولي المساهم إخراج زكاة أسهمه.

3. إدارة المخاطر المالية

3.1 المخاطر المالية

إن أنشطة المجموعة تعرضها لمجموعة من المخاطر المالية، وهي مخاطر السوق (تتضمن مخاطر العملات ومخاطر القيمة العادلة الناتجة عن التغير في أسعار الفائدة ومخاطر التقلبات في التدفقات النقدية الناتجة عن التغير في أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الأسواق) ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

تتركز إدارة المجموعة لهذه المخاطر المالية في التقييم المستمر لظروف السوق واتجاهاته وتقدير الإدارة للتغيرات الطويلة والقصيرة الأجل في عوامل السوق.

مخاطر السوق

خطر العملات الأجنبية

يتمثل خطر العملة الأجنبية في الخطر الناتج من المعاملات المستقبلية على الأدوات المالية بالعملة الأجنبية المثبتة في البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

تقوم المجموعة بوضع سياسات لإدارة مخاطر العملة الأجنبية تتمثل في المراقبة الدقيقة للتغيرات في أسعار العملة بالإضافة إلى تأثيرها على الوضع المالي للمجموعة وذلك على مدار العام.

إدارة مخاطر العملات الأجنبية

تقوم المجموعة بإتمام بعض المعاملات المدرجة بعملات أجنبية ومن ثم ينشأ خطر الانكشاف لمخاطر تقلبات أسعار الصرف. يتم إدارة مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية في حدود السياسة المعتمدة ومن خلال الرصد المتواصل لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. بتاريخ البيانات المالية المجمعة لا يوجد أدوات مالية هامة بعملات أجنبية.

خطر سعر الفائدة

تعمل المجموعة وفقاً للشرعية الإسلامية وبالتالي فهي لا تتعرض لمخاطر سعر الفائدة.

خطر السعر

إن مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر تقلب القيمة العادلة للأسهم نتيجة التغيرات في مستوى مؤشرات الأسهم أو قيمة أسعار الأسهم المستقلة. تدبر المجموعة هذه المخاطر من خلال توزيع الاستثمارات بالنسبة للقطاعات الجغرافية ومتابعة القيمة العادلة لاستثمارات المجموعة بشكل دوري بحيث يتم اتخاذ القرار المناسب بشأنها في الوقت المناسب.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

خطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان في احتمال خسارة المجموعة نتيجة عدم قدرتها على تحصيل المديونية نتيجة إخلال الطرف الآخر بالالتزامات المالية تجاه المجموعة.

يتم إدارة خطر الائتمان على مستوى المجموعة. تتمثل الموجودات المعرضة لخطر الائتمان في النقد والنقد المعادل ومدينو التمويل والوكالات والمراحيات الاستثمارية المدينة.

تقوم المجموعة بإدارة خطر الائتمان المتعلق بالنقد والوكالات والمراحيات الاستثمارية من خلال التعامل مع مؤسسات مالية محلية تحظى بسمعة ائتمانية طيبة. تقوم المجموعة بإدارة مخاطر التمويل من خلال وضع سياسات ائتمانية يتم من خلالها تجنب التركيز الائتماني من خلال توزيع محفظة التمويل على عدد كبير من العملاء بالإضافة إلى تحديد الضمانات الضرورية الواجب الحصول عليها من العملاء بجانب وضع حدود لاعتماد الائتمان.

تقوم المجموعة، باستخدام الضمانات لتخفيض الأرصدة المعرضة لخطر الائتمان لمستوى مقبول. إن السياسة الائتمانية تقوم بتحديد نوع الضمان المطلوب لكل نوع من أنواع المعاملات كما يتم تحديد أسس تقييم تلك الضمانات ودورية هذا التقييم. تقوم المجموعة بصفة دورية بمراقبة سياسات الائتمان ويقوم مجلس الإدارة باعتماد أي تعديلات على السياسات الائتمانية.

إن الجدول أدناه يبين الأصول المعرضة لخطر الائتمان في بيان المركز المالي المجموع. إن هذه الأرصدة تم الإفصاح عنها دون أخذ الضمانات في الاعتبار:

2014	2015	
2,220,573	5,148,692	النقد والنقد المعادل
3,000,000	3,000,000	استثمارات في مراحيات مدينة
31,582,672	37,703,470	مدينو تمويل
77,416	102,325	ذمم مدينة أخرى

يتم تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي. إيضاح رقم (7) يبين تحليل أعمار مدينو التمويل وحركة المخصص.

خطر السيولة

إن خطر السيولة يستوجب على المجموعة الاحتفاظ برصيد كافٍ من النقد وأوراق مالية عالية السيولة بالإضافة إلى إتاحة مصادر التمويل اللازمة من خلال الاتفاق على تسهيلات ائتمانية توفر السيولة اللازمة للمجموعة. تعمل المجموعة على توفير مصادر تمويل متنوعة وإدارة موجوداتها لتوفير السيولة المطلوبة مع مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية وموقف السيولة وتوفير الضمانات اللازمة للحصول على تمويل بصورة منتظمة عند الحاجة.

إن الجدول التالي يبين تحليل للالتزامات المالية للمجموعة على مدار الفترات المتوقعة من تاريخ البيانات المالية المجمعة. إن الأرصدة المفصّل عنها هي التدفقات النقدية غير المخصومة طبقاً لتواريخ التعاقد:

2015			
من سنة إلى 3 سنوات	من 3 أشهر إلى سنة	خلال 3 أشهر	
-	-	2,861,162	ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى
8,137,298	6,165,613	810,445	دائنو مرابحة ووكالة إسلامية
2014			
من سنة إلى 3 سنوات	من 3 أشهر إلى سنة	خلال 3 أشهر	
-	-	1,994,635	ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى
3,258,546	2,170,315	1,948,742	دائنو مرابحة ووكالة إسلامية

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

3.2 إدارة مخاطر رأس المال

تدير المجموعة رأسمالها للتأكد من أن شركات المجموعة سوف تكون قادرة على الاستمرار إلى جانب توفير أعلى عائد للأطراف المعنية من خلال الاستخدام الأمثل لحقوق الملكية.

يتكون هيكل رأس مال المجموعة من صافي الديون (التمويل مخصصاً منه النقد والنقد المعادل) وحقوق الملكية (متضمنة رأس المال، الاحتياطات، الأرباح المرحلة وحصة حقوق الجهات غير المسيطرة).

معدل الرفع المالي:

إن معدل الرفع المالي في نهاية السنة هو كما يلي:

2014	2015	
6,927,960	14,302,911	دائنو مرابحة ووكالة إسلامية
(2,235,336)	(5,166,009)	النقد والنقد المعادل
4,692,624	9,136,902	صافي الدين
35,634,926	35,662,663	حقوق الملكية
%13	%26	نسبة صافي الدين إلى حقوق الملكية

3.3 تقدير القيمة العادلة

يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات والالتزامات المالية كما يلي:

- المستوى الأول: الأسعار المعلنة للأدوات المالية المسعرة في أسواق نشطة.
- المستوى الثاني: الأسعار المعلنة في سوق نشط للأدوات المماثلة. الأسعار المعلنة لموجودات أو التزامات مماثلة في سوق غير نشط. مدخلات - يمكن ملاحظتها - بخلاف الأسعار المعلنة للأدوات المالية.
- المستوى الثالث: طرق تقييم لا تستند مدخلاتها على بيانات سوق يمكن ملاحظتها.

القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس دوري:

الموجودات المالية	القيمة العادلة كما في	مستوى القيمة	أساليب التقييم	علاقة المدخلات غير
	2014	2015	والمدخلات الرئيسية	الملحوظة بالقيمة العادلة

أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال

بيان الدخل:

- أسهم محلية غير مسعرة	2,031,853	3,901,491	المستوى 2	أسعار السوق المقارنة لا يوجد للأصول المماثلة
- أسهم أجنبية غير مسعرة	761,426	-	المستوى 2	أسعار السوق المقارنة لا يوجد للأصول المماثلة
- أسهم محلية غير مسعرة	968,174	-	المستوى 3	ارتفاع سعر الخصم، معدل الأرباح المخصصة
- صناديق محلية غير مدرجة	2,551	100,448	المستوى 2	صافي قيمة الوحدات لا يوجد
يتضمن المستوى الثالث أسهم محلية غير مسعرة محولة خلال السنة من المستوى الثاني، ولا يوجد أثر مادي لتلك الاستثمارات على بيان الدخل للسنة الحالية.				

القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس دوري (لكن يشترط الإفصاح عن القيمة العادلة):

31 ديسمبر 2015	31 ديسمبر 2014	القيمة الدفترية	القيمة العادلة
37,703,470	37,995,116	31,582,672	31,734,141
موجودات مالية			
مدينو تمويل			
مطلوبات مالية			
دائنو مرابحة ووكالة إسلامية	14,302,911	6,927,960	6,927,960
ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى	2,861,162	1,994,635	1,994,635
	17,164,073	8,922,595	8,922,595

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

مستويات تحديد القيمة العادلة في 31 ديسمبر 2015				
المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	الإجمالي	
-	-	37,995,116	37,995,116	موجودات مالية
-	-	37,995,116	37,995,116	مدينو تمويل
-	-	-	-	الإجمالي
-	-	-	-	مطلوبات مالية
-	-	14,302,911	14,302,911	دائنو مريحة ووكالة إسلامية
-	-	2,861,162	2,861,162	ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى
-	-	17,164,073	17,164,073	الإجمالي
مستويات تحديد القيمة العادلة في 31 ديسمبر 2014				
المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	الإجمالي	
-	-	31,734,141	31,734,141	موجودات مالية
-	-	31,734,141	31,734,141	مدينو تمويل
-	-	-	-	الإجمالي
-	-	-	-	مطلوبات مالية
-	-	6,927,960	6,927,960	دائنو مريحة ووكالة إسلامية
-	-	1,994,635	1,994,635	ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى
-	-	8,922,595	8,922,595	الإجمالي

تم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية في المستوى 3 أعلاه باستخدام طرق تقييم فنية متعارف عليها مثل التدفقات النقدية المخصومة.

4. التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة

إن تطبيق السياسات المحاسبية المتبعة من المجموعة والواردة في إيضاح رقم (2) يتطلب من الإدارة القيام ببعض التقديرات والافتراضات لتحديد القيم الدفترية للموجودات والالتزامات التي ليست لها أي مصادر أخرى للتقييم. تعتمد التقديرات والافتراضات على الخبرة السابقة والعناصر الأخرى ذات العلاقة. قد تختلف النتائج الفعلية عن التقديرات.

يتم مراجعة التقديرات والافتراضات بصفة دورية. يتم إثبات أثر التعديل على التقديرات في الفترة التي تم فيها التعديل وفي الفترة المستقبلية إذا كان التعديل سوف يؤثر على الفترات المستقبلية.

فيما يلي التقديرات الرئيسية التي تخص المستقبل والتي قد ينتج عنها خطر هام بسبب تعديلات جوهرية على الموجودات والالتزامات خلال السنوات المالية القادمة.

تقييم الأدوات المالية

إن بعض موجودات والتزامات المجموعة يتم قياسها بالقيمة العادلة لأغراض إعداد البيانات المالية المجمعة. تقوم إدارة المجموعة بتحديد الطرق والمداخل الرئيسية المناسبة اللازمة لقياس القيمة العادلة. عند تحديد القيمة العادلة للموجودات والالتزامات تقوم الإدارة باستخدام بيانات سوق يمكن ملاحظتها في الحدود المتاحة. إن المعلومات حول طرق التقييم والمداخل اللازمة التي تم استخدامها لتحديد القيمة العادلة للموجودات والالتزامات تم الإفصاح عنها في إيضاح (3.3).

دليل الانخفاض في قيمة الاستثمارات

تقوم المجموعة بمعاملة الاستثمارات المتاحة للبيع في حقوق الملكية كاستثمارات انخفضت قيمتها إذا كان هناك انخفاض حاد أو متواصل في القيمة العادلة. إن عملية تحديد الانخفاض "الحاد" أو "المتواصل" تتطلب اتخاذ أحكام من قبل الإدارة. تقوم المجموعة بتقييم عوامل أخرى بما في ذلك التقلبات العادية في أسعار الأسهم بالنسبة للأسهم المسعرة والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل الخصم للاستثمارات غير المسعرة. إن الانخفاض في القيمة يعتبر ملائماً عندما يكون هناك دليل موضوعي على تدهور المركز المالي للشركة المستثمر فيها أو في الصناعة التي تعمل بها وكذلك في أداء القطاع والتكنولوجيا وعوامل أخرى تشغيلية ومالية مرتبطة بالتدفقات النقدية (إيضاح 18).

انخفاض قيمة مدينو التمويل

يتم تقدير الانخفاض في قيمة المدينين في ضوء خبرة المجموعة السابقة حول إمكانية التحصيل، زيادة عدد أيام التأخير في التحصيل عن متوسط فترة الائتمان، والتغيرات الملحوظة في الإقتصاديات العالمية والمحلية التي تؤدي بدورها إلى تخلف العملاء عن السداد. يتم تكوين مخصص محدد لأرصدة مدينو التمويل غير المنتظمة، كما يتم تكوين مخصص عام بحد أدنى بنسبة 1% على كافة التسهيلات الائتمانية التي لم يتم احتساب مخصصات محددة لها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي (إيضاح 7).

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

مطلوبات محتملة/مطلوبات

تنشأ المطلوبات المحتملة نتيجة أحداث ماضية يتأكد وجودها فقط بوقوع أو عدم وقوع حدث أو أحداث مستقبلية غير مؤكدة لا تخرج بالكامل عن سيطرة المنشأة. يتم تسجيل مخصصات المطلوبات عندما تعتبر الخسارة محتملة ويمكن تقديرها بصورة معقولة. إن تحديد ما إذا كان يجب تسجيل مخصص من عدمه لقاء أي مطلوبات محتملة يستند إلى تقديرات الإدارة.

5. النقد والنقد المعادل

2014	2015	
14,763	17,317	نقد بالصندوق
2,220,573	5,148,692	نقد لدى البنوك
2,235,336	5,166,009	

6. استثمارات في مرابحات مدينة

إن الاستثمارات في المرابحات المدينة هي المبالغ المودعة لدى مؤسسات مالية محلية بموجب عقود مرابحة. بلغ متوسط العائد على هذه العقود 1.08% سنوياً (0.95% - 2014).

7. مدينو تمويل

2014	2015	
40,093,196	48,144,206	مدينو التمويل
(5,161,497)	(6,735,582)	ناقصاً: إيرادات مؤجلة
(3,349,027)	(3,705,154)	ناقصاً: مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
31,582,672	37,703,470	مدينو تمويل - بالصافي

7.1 بلغت مدينو التمويل التي لم يحل موعد استحقاقها 32,534,310 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2015 (25,072,128 دينار كويتي - 2014).

7.2 إن مدينو التمويل البالغة 11,498,159 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2015 (11,149,777 دينار كويتي - 2014) مستحقة من 1 إلى 90 يوماً ولم تتخفف قيمتها، ولم يتم تكوين مخصص محدد لها.

7.3 إن مدينو التمويل البالغة 4,111,737 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2015 مستحقة وغير محصلة ومنخفضة القيمة (3,871,291 دينار كويتي - 2014) فيما يلي تحليل أعمار هذه الذمم:

2014	2015	
957,521	655,230	91 - 180 يوماً
677,707	583,447	181 - 365 يوماً
2,236,063	2,873,060	أكثر من 365 يوماً
3,871,291	4,111,737	المجموع

7.4 الحركة على مخصص الديون المشكوك في تحصيلها:

المجموع	مخصص عام	مخصص محدد	
2,858,527	1,395,850	1,462,677	الرصيد في 1 يناير 2014
668,025	483,186	184,839	المحمل خلال السنة
(177,525)	-	(177,525)	شطب ديون
3,349,027	1,879,036	1,469,991	الرصيد في 31 ديسمبر 2014
356,127	(243,089)	599,216	المحمل خلال السنة
3,705,154	1,635,947	2,069,207	الرصيد في 31 ديسمبر 2015

لتحديد إمكانية استرداد مدينو التمويل، تأخذ المجموعة في الاعتبار أي تغير في الجدارة الائتمانية للذمم المدينة من تاريخ المنح المبدئي للائتمان حتى تاريخ التقرير. تحتفظ المجموعة بضمانات بلغت قيمتها 10,019,433 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2015 (12,413,400 دينار كويتي - 2014) مقابل مدينو التمويل. ترى الإدارة بأنه لا توجد ضرورة لتدعيم المخصص بأكثر من مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

7.5 خلال السنة الحالية استردت المجموعة مبلغ 230,790 دينار كويتي (519,306 دينار كويتي - 2014) من مدينو التمويل المشطوبة وقامت برد المبلغ نفسه إلى مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ضمن بيان الدخل المجمع.

7.6 إن القيم المسجلة للذمم المدينة للمجموعة مقومة بالدينار الكويتي ومسجلة في دولة الكويت.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

8. أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

2014	2015
3,901,491	3,000,027
-	761,426
100,448	2,551
4,001,939	3,764,004

استثمارات في أسهم محلية غير مدرجة
استثمارات في أسهم أجنبية غير مدرجة
استثمارات في صناديق محلية غير مدرجة

تم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات باستخدام أسس التقييم (إيضاح 3.3).

9. استثمارات متاحة للبيع

تتمثل الاستثمارات المتاحة للبيع في استثمارات أجنبية غير مسعرة مدرجة بالتكلفة ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة حيث لا يوجد لها سعر سوق ولا يمكن تحديد قيمتها العادلة بصورة موثوق بها.

10. استثمارات عقارية

إن الاستثمارات العقارية هي عقارات تقع في دولة الكويت بتكلفة 2,146,535 دينار كويتي (2,146,535 دينار كويتي - 2014). بلغت القيمة العادلة لهذه العقارات 3,620,000 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2015 (3,350,000 دينار كويتي - 2014). تم التوصل إلى القيمة العادلة للاستثمارات العقارية للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2015 بناءً على التقييم الذي أجري في ذلك التاريخ من قبل مقيمين مستقلين غير ذي صلة بالمجموعة. إن هؤلاء المقيمين مرخصين لدى الجهات الرسمية ولديهم مؤهلات ملائمة وخبرات حديثة في تقييم العقارات في المواقع الموجودة بها العقارات. تم تحديد القيمة العادلة استناداً إلى مقارنة أسعار السوق التي تعكس أسعار معاملات حديثة لعقارات مماثلة. لتقدير القيمة العادلة لتلك العقارات، تم افتراض أن الاستخدام الحالي للعقارات هو أفضل استخدام لها.

فيما يلي مستويات تحديد القيمة العادلة كما في 31 ديسمبر كالتالي:

القيمة العادلة	القيمة العادلة	المستوى الثاني
2014/12/31	2015/12/31	
3,350,000	3,620,000	3,620,000

عقارات داخل الكويت

11. ذمم مدينة أخرى ومدفوعات مقدماً

2014	2015
20,784	22,439
26,061	18,926
48,190	28,244
77,416	68,576
143,050	126,173
315,501	264,358

مصاريف مدفوعة مقدماً
ذمم موظفين مدينة
تأمينات مستردة
مستحق من طرف ذي علاقة (إيضاح 24)
أخرى

12. دائنو مرابحة ووكالة إسلامية

إن المrabحات والوكالات الإسلامية الدائنة ممنوحة من قبل مؤسسات مالية وهي مقومة بالدينار الكويتي. بلغ متوسط معدل التكلفة 5.56% كما في 31 ديسمبر 2015 (5.92% - 2014) سنوياً.

إن المrabحة والوكالة الإسلامية الدائنة مضمونة مقابل رهن الموجودات التالية:

2014	2015
3,000,000	3,000,000
7,723,452	28,300,385
1,497,501	1,372,708
2,146,535	2,146,535

استثمارات في مرابحات مدينة
حوالة حق على المدينين (صافي)
استثمارات متاحة للبيع
استثمارات عقارية

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

		13. ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى
2014	2015	
1,347,584	2,009,507	ذمم تجارية دائنة
344,303	305,413	رواتب مستحقة ومستحقات أخرى للموظفين
130,257	286,807	توزيعات أرباح دائنة
41,721	35,709	حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
42,738	61,177	الزكاة
23,000	-	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
65,032	162,549	أخرى
1,994,635	2,861,162	
		14. رأس المال
		بلغ رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع 30,874,759 دينار كويتي موزعاً على عدد 308,747,591 سهم وبقيمة إسمية 100 فلس للسهم، وجميع الأسهم نقدية.
		15. احتياطي قانوني
		وفقاً لأحكام قانون والنظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والزكاة إلى الاحتياطي القانوني حتى يصل هذا الاحتياطي إلى 50% من رأس المال المدفوع كحد أدنى. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع فيما عدا توزيع نسبة 5% من رأس المال المدفوع في السنوات التي لا تكفي فيها الأرباح المتراكمة لتغطية هذه التوزيعات.
		16. احتياطي اختياري
		وفقاً لأحكام النظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل نسبة من ربح السنة، تقرها الجمعية العمومية العادية، إلى الاحتياطي الاختياري. يتم إيقاف هذا التحويل بقرار يتم اتخاذه في اجتماع جمعية عمومية عادية للشركة الأم بناءً على توصية من مجلس الإدارة. لا توجد قيود على التوزيعات من الاحتياطي الاختياري.
		17. إيرادات أخرى
2014	2015	
157,726	358,705	إيرادات أتعاب تمويل
152,980	165,062	إيرادات إيجار
118,036	202,730	أخرى
428,742	726,497	
		18. صافي خسائر/ (أرباح) استثمارات
2014	2015	
(57,665)	202,732	التغير في القيمة العادلة لأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
(40,120)	(83,087)	إيرادات توزيعات أرباح
-	155,991	خسائر انخفاض في قيمة استثمارات متاحة للبيع
(97,785)	275,636	
		19. تكاليف موظفين
2014	2015	
756,646	788,531	رواتب وبدلات
100,550	339,371	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
41,473	53,903	إجازات مستحقة
137,000	110,000	مكافآت موظفين
95,478	75,438	أخرى
1,131,147	1,367,243	

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

20. مصاريف أخرى		
2014	2015	
115,908	117,911	إيجارات
40,503	36,798	عمولات
16,609	7,397	إعلان
6,877	5,630	تكاليف بنكية
19,211	25,837	مصاريف هاتف وإنترنت
30,855	29,997	تكاليف نظافة ومراسلة
88,050	71,732	مصاريف أتعاب قضائية
25,000	50,000	مكافآت اللجان المنتهية من مجلس الإدارة
34,405	30,026	استهلاكات وإطفاءات
181,116	177,419	أخرى
558,534	552,747	

21. ربحية السهم الأساسية والمخفضة		
يتم احتساب ربحية السهم الأساسية والمخفضة بتقسيم ربح السنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة كما يلي:		
2014	2015	
2,205,766	1,571,472	ربح السنة
308,747,591	308,747,591	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة للشركة الأم
7.14	5.09	ربحية السهم الأساسية والمخفضة

22. توزيعات أرباح		
اعتقدت الجمعية العمومية السنوية في 8 يونيو 2015 واعتمدت البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014، كما اعتمدت توزيعات نقدية بواقع 5% لعام 2014.		
اقترح مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 3 مارس 2016 ما يلي:		
- توزيع أرباح على مساهمي الشركة الأم بواقع 5% عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015، على أن يتم التوزيع خصماً من الأرباح المرحلة بمبلغ 1,458,169 دينار كويتي وكذلك خصماً من الاحتياطي الاختياري بمبلغ 85,569 دينار كويتي.		
- مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ لا شيء دينار كويتي عن عام 2015.		
- مكافأة اللجان المنتهية من مجلس الإدارة بمبلغ 50,000 دينار كويتي عن عام 2015.		
إن تلك الاقتراحات خاضعة لموافقة مساهمي الشركة الأم في الجمعية العمومية.		

23. الشركات التابعة		
هيكل المجموعة:		
إسم الشركة	نسبة الملكية (%)	النشاط
	2014	2015
شركة منارة تساهيل العقارية ذ.م.م.	99	99
شركة المنار إكسبرس للاستشارات التسويقية ذ.م.م.	50	50
شركة المنار الوطنية للاستشارات الإدارية ذ.م.م.	50	50

بلغت إجمالي موجودات الشركات التابعة 2,226,110 دينار كويتي (2,266,877 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2014)، كما بلغت أرباحهم 123,619 دينار كويتي خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 (أرباح بقيمة 292,409 دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014).

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

24. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تشتمل الأطراف ذات العلاقة على المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين بالمجموعة وعائلاتهم والشركات التي يملكون حصصاً رئيسية فيها. تتم كافة المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على أساس تبادل تجاري بحت، ويتم الموافقة عليها من قبل إدارة المجموعة.

إن الأرصدة والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة التي تظهر في هذه البيانات المالية المجمعة هي كما يلي:

2014	2015	
47,452	70,529	أ) مدينو التمويل
77,416	68,576	ب) مستحق من طرف ذي علاقة (شركة بيت التمويل القطري ش.م.ك.)
352,308	544,732	ج) مزايا الإدارة العليا دائنة
524,910	556,741	د) مدفوعات موظفي الإدارة الرئيسيين
23,000	-	رواتب ومزايا أخرى قصيرة الأجل
25,000	50,000	هـ) مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
		و) مكافأة اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة

25. معلومات القطاع

يتم تحديد قطاعات الأعمال استناداً إلى معلومات التقارير المالية الداخلية التي تتم مراجعتها بانتظام من قبل صانع القرار التشغيلي الرئيسي من أجل تخصيص الموارد للقطاع وتقييم أدائها. تنقسم قطاعات الأعمال إلى قطاعين رئيسيين. إن قطاعات الأعمال تمثل قطاعات يمكن تحديدها للمجموعة، حيث تقوم بتقديم منتجات أو خدمات تتعرض لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك التي توجد في قطاعات أعمال أخرى.

2015				
تمويل	استثمار	بنود غير موزعة	المجموع	
4,250,591	165,062	84,380	4,500,033	إيرادات القطاع
(574,720)	(275,636)	(2,078,205)	(2,928,561)	مصاريف القطاع
3,675,871	(110,574)	(1,993,825)	1,571,472	نتائج القطاع
45,869,479	7,626,424	297,210	53,793,113	أصول القطاع
16,312,418	-	1,818,032	18,130,450	التزامات القطاع
2014				
تمويل	استثمار	بنود غير موزعة	المجموع	
4,312,616	152,980	57,323	4,522,919	إيرادات القطاع
(658,703)	97,785	(1,756,235)	(2,317,153)	مصاريف القطاع
3,653,913	250,765	(1,698,912)	2,205,766	نتائج القطاع
36,818,008	8,020,350	362,937	45,201,295	أصول القطاع
8,275,544	-	1,290,825	9,566,369	التزامات القطاع

26. التزامات محتملة

2014	2015	
5,420	5,840	خطابات ضمان